دولي دائم لمنطقة القدس ، وتوصيات بشأن الاماكن المقدسة في تلك المنطقة ، وتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد[٢٤] . ولقد كان هذا القرار مهما في تاريخ القضية الفلسطينية : اذ سجل اول اعتراف دولي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة . وقد اعيد ذكره وشدد عليه في كل دورات الجمعية العامة اللاحقة . ولقد صوت العرب ضد هذا القرار ، ورفضوا المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، لكنهم تعاملوا مع لجنة التوفيق على امل ان تسهل عودة اللاجئين وانسحاب اسرائيل حتى حدود التقسيم ، وكذلك الانسحاب من القدس . ومع ذلك ، فقد انطوى هذا القرار على مأساة ثلاثية : فهو جاء متأخرا ومفتقرا للاداة التي تستطيع تنفيذه والالتزام الامم المتحدة بهذا التنفيذ ، اذ صدر بعد سبعة اشهر من انشاء اسرائيل مما سمح لها بتثبيت كيانها ، وتمكين سلطتها على الاراضي التي احتلتها ، وتشريد مليون فلسطيني . ولاكثر من مرة تحدت اسرائيل الامم المتحدة التي كانت عاجزة عن تطبيق القرارات ، اذ نقلت عاصمتها من تل ــ ابيب الى القسم الغربي المحتل من القدس . وبالنتيجة ، كان القرار رقم ١٩٤ اعترافا دوليا بحق اللاجئين في العودة ، بالرغم من انه لم يساعد ، في الواقع العملي ، على اعادتهم ، وبالرغم من فشل لجنة التوفيق ، التي انشئت بموجب هذا القرار ، باستثناء ما حققته في مؤتمر لوزان ، حيث وقع الحاضرون اتفاقية سميت ببروتوكول لوزان ، تجاهلت اسرائيل مرة اخرى ، هذه الاتفاقية ، وعملت بما يناقضها ، الامر الذي ادى الى توقف اللجنة عن العمل سنة ١٩٥٦ ، بعد فشلها امام تعنت اسرائيل في عدة مواقف ، لكنها ما زالت قائمة رسميا .

وفي اطار محاولات التوفيق بين العرب واليهود ، جاء مؤتمر لوزان الذي كان عبارة عن محادثات غير مباشرة بين العرب واسرائيل ، شدد العرب من خلالها على ضرورة حل قضية اللاجئين ، واولويتها ، بينما اصرت اسرائيل على ربط كل ذلك بتوزيع الاراضي بموجب اتفاقية سلام ، الا ان لجنة التوفيق لم تنجح في ربط المسألتين . وفي ١٢ ايار ١٩٤٩ وقعت اسرائيل والدول العربية بروتوكول لوزان الذي يعتبر حدود التقسيم اساسا للنقاش مع اللجنة وينص على تدويل القدس وعودة اللاجئين وحق من لا يعود بالتعويض[٢٥] . وكانت لجنة التوفيق قد ابلغت الجمعية العامة ، في تقرير لها ، ان الطرفين ينويان توقيع البروتوكول . وعلى هذا الاساس ، وقبل يوم واحد من توقيعه قبلت الجمعية العامة اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بموجب القرار رقم ٢٧٣ الذي نال اكثرية ٣٧ صوتا في مقابل ١٢ ، وامتناع ٩ عن التصويت . وينص هذا القرار على « ان اسرائيل دولة محبة للسلام ، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق ، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ، وراغبة في ذلك »[٢٦] .

واعتقدت الامم المتحدة واعضاؤها بأن مجرد توقيع اسرائيل على البروتوكول يعني انها ستنسحب من الاراضي التي احتلتها وستعيد المهاجرين . لذلك غضت النظر عن القرارات السابقة ، التي لم تنفذها اسرائيل ، وقبلتها عضوا بشرط تطبيقها القرارات . الا ان اسرائيل ، بعدما حصلت على ما تريد ، احتفظت بالاراضي ، ثم احتلت غيرها فيما بعد ، وتجاهلت اللاجئين العرب ، متنكرة لبروتوكول لوزان ، الذي لم توقعه الا سعيا لقبولها في الامم المتحدة وتأمين مصالحها ، معتبرة ان البروتوكول لا يعدو كونه نظريا ، وانه « لا يقوم على اساس عملي ، واعلنت انها دولة ذات سيادة ، ولا تملك الامم المتحدة الحق في ان تتدخل في مسائل تخص [اراضيها] »[٢٧] . وخلافا لمضمون البروتوكول ، طالبت بأن تبقى حدودها مع مصر